

Distr.: General
16 April 2019
Arabic
Original: English



الحالة في أبيي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه المجلس إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويغطي الفترة منذ صدور تقريره السابق (S/2018/923)، من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويقدم التقرير تحدياً وتحليلاً للأوضاع الأمنية والتطورات السياسية ذات الصلة وبيئة عمل البعثة. ويجدد أيضاً التقدم المحرز لإعادة تشكيل البعثة، بما في ذلك تخفيض عدد القوات، وزيادة عدد أفراد الشرطة والتوصيات المتعلقة بإجراء المزيد من التنقيحات.

ثانياً - أبيي

ديناميات النزاع والحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية هادئة بوجه عام مع وقوع حوادث عنف متفرقة. وظل النزاع في أبيي يتسم بطبقات من الديناميات المتوازية، أي العنف بين الطوائف، لا سيما بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، والإجرام ووجود عناصر مسلحة. وتم الإبلاغ عن ١٣ حادثة عنف استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة، وقتل فيها تسعة أشخاص. وشملت هذه ثلاث عمليات سطو مسلح، ارتكبت جميعها بحق مسافرين من أو إلى سوق أمبييت المشتركة. وشملت إحدى حوادث العنف حادث إطلاق نار استهدف دورية للقوة الأمنية المؤقتة، لكن لم تقع إصابات. ولا يزال الإجرام هو التحدي الأكبر، حيث بلغ عدد الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٧٥ حادثاً، تتألف من ٤٠٩ جرائم بسيطة و ٢٦٦ جريمة خطيرة، بما في ذلك القتل والسرقة. وظلت معظم هذه الحوادث الإجرامية داخل الطوائف ووقعت بسبب الوضع الاقتصادي السيء في أبيي والمناطق المحيطة بها، وكذلك بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة.



٣ - وتتصاعد حدة التوترات بين القبائل بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية عادة أثناء الهجرة السنوية للمسيرية وماشيتهم جنوبًا عبر منطقة أبيي. وبدأ موسم الهجرة هذا في تشرين الأول/أكتوبر، حيث دخل ٣٧ ٠٠٠ من رعاة قبيلة المسيرية الموسمين إلى المنطقة. ونجم معظم أعمال العنف الطائفية التي لوحظت خلال الموسم عن حوادث سرقة الحيوانات. ووقع ١٦ حادثًا من هذا النوع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سقط فيها اثنان قتلى. ولما كانت حوادث سرقة الماشية قادرة على التسبب بتوترات قبلية على نطاق أوسع، لذا فإن القوة الأمنية المؤقتة تستجيب لكل حادث على الفور بإرسال دوريات وفتح تحقيق. وفي سبعة من الحوادث، تمكنت القوة الأمنية المؤقتة من تعقب بعض الحيوانات المسروقة واستعادتها، وفي حادثتين تمت استعادة جميع الحيوانات.

٤ - وفي حين لا تزال لجنة السلام المشتركة هي الآلية الأساسية التي يقودها المجتمع لجمع كلتا الطائفتين للحوار لتبديد القلق ومنع العنف، تلعب القوة الأمنية المؤقتة أيضًا دورًا رئيسيًا في هذا الصدد. وفي أعقاب حادثة سرقة ماشية في ١٧ شباط/فبراير، ازدادت حدة التوترات القبلية بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية في سوق أمييت المشتركة وأسفرت عن اندلاع مواجهة. وتمكنت القوة الأمنية المؤقتة بسبب وجودها داخل السوق من التدخل بسرعة ومنع العنف.

٥ - وخلال موسم الهجرة الحالي، ارتفعت حدة التوترات بين الطوائف عقب مقتل أحد رعاة قبيلة المسيرية وسرقة ماشيته بالقرب من سوق أمييت المشتركة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وعقدت لجنة السلام المشتركة اجتماعًا لمناقشة الحادث في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونفت الدينكا نقوك أي تورط، وأضافت أن الجناة جاءوا من خارج منطقة أبيي. ومع ذلك، حملت قبيلة المسيرية قبيلة الدينكا نقوك المسؤولية لعدم اعتراضها الماشية، التي قيل إنها نُقلت إلى مقاطعة تويك في جنوب السودان عبر مناطق الدينكا نقوك. وبلغت التوترات ذروتها في اجتماع لاحق عقدته لجنة السلام المشتركة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عندما رفضت الدينكا نقوك دفع تعويضات أو الدية لقاء قتل راعٍ من قبيلة المسيرية المذكور أعلاه. وعلاوة على ذلك، اتهمت قبيلة الدينكا نقوك قبيلة المسيرية بتنفيذ هجوم انتقامي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من كول نجول - نيينغ/كولونجال، وهي قرية تقع بين رومامير ومازيال أخاك، القطاع الجنوبي، قُتل فيها اثنان من أفراد مجتمعهم. وهددت قبيلة المسيرية قبيلة الدينكا نقوك بالأذى إذا أتوا إلى سوق أمييت المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، قاطعت قبيلة المسيرية مؤتمر ما قبل الهجرة إلى أن تُدفع التعويضات.

٦ - وفي اليوم التالي، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، رفض تجار قبيلة المسيرية فتح متاجرهم في سوق أمييت العام ومنعوا السوق من العمل، باستثناء بيع البضائع القابلة للتلف. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، واجهت قبيلة الدينكا نقوك قبيلة المسيرية في السوق، ولكن لم يكن هناك عنف. وفي الأيام التالية، عقدت القوة الأمنية المؤقتة اجتماعات منفصلة مع الطائفتين لتهدئة التوترات. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد رئيس البعثة بالإناوبة/قائد القوة اجتماعًا لمجلس الشعب مع كلا الطائفتين، حيث واصلوا إلقاء اللوم على بعضهم البعض. ومع ذلك، استأنفت سوق أمييت المشتركة جميع أنشطة التداول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مما يبرز الحاجة المشتركة للسوق لكلا المجتمعين. واستمرت هذه العلاقة المترابطة في الظهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تمكن زعماء قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية من إزالة التوترات بين الطائفتين في أعقاب حادثة وقعت في سوق أمييت المشتركة عندما قتل رجل من الدينكا نقوك على يد فرد من قبيلة المسيرية.

- ٧ - ومع تحول سوق أمييت المشتركة إلى مركز اقتصادي بين السودان وجنوب السودان، ازدادت أهمية أبيي. وأفادت تقارير أن هناك حوالي ٣٠ ألف شخص يستخدمون السوق، ويرتاد السوق أيضاً أهالي المناطق المجاورة في السودان وجنوب السودان. وهناك توترات بشكل دوري داخل منطقة أبيي مع أهالي مناطق أخرى قدموا إلى المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت التوترات مع أهالي النوير، الذين أتوا إلى منطقة أبيي من ولاية الوحدة في جنوب السودان. واندلعت حوادث عنف بين النوير والدينكا نقوك في سوق أمييت المشتركة في ١٩ شباط/فبراير، حيث قُتل ثلاثة أفراد من الدينكا نقوك وأصيب عشرة آخرون، بالإضافة إلى إصابة أحد حفظة السلام التابعين للقوة الأمنية المؤقتة أثناء التدخل.
- ٨ - وظل أيضاً وجود عناصر مسلحة في منطقة أبيي عاملاً مرجحاً لخلق توترات بين الطوائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت القوة الأمنية المؤقتة ثمانية تقارير من السكان عن وجود عناصر مسلحة. ومعظم هذه المشاهدات كانت في القطاع الأوسط والقطاع الجنوبي. وتمكنت القوة الأمنية المؤقتة من تأكيد وجود مجموعة مسلحة واحدة مؤلفة من ٥١ رجلاً يشتبه في أنهم من العناصر المتمردة من جنوب السودان. وذكرت المجموعة أن أفرادها كانوا عائدين إلى واو في جنوب السودان، بموجب اتفاق السلام الذي تم تنسيطه. وأجرت البعثة تحقيقاً وسمحت للمجموعة بالتوجه إلى جنوب السودان.
- ٩ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً مصادرة الأسلحة داخل منطقة أبيي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادرت البعثة تسعة أسلحة صغيرة من ثلاثة أفراد من قبيلة المسيرية واثنين من أفراد قبيلة الدينكا نقوك.

جهود السلام المحلية

- ١٠ - بالرغم من أن المجتمعات المحلية قادرة على كف يد المخربين، لا سيما لضمان استمرار الأنشطة في سوق أمييت المشتركة، فإن القضايا السياسية الأساسية المتعلقة بالنزاع على أبيي ظلت دون حل. وظلت تثار واحدة من هذه القضايا، وهي تأكيد قبيلة الدينكا نقوك على أن قبيلة المسيرية قد لا تجتمع في القطاع الأوسط والقطاع الجنوبي، خاصة في مدينة أبيي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التأكيد يعود إلى عام ٢٠١٣ يوم قُتل رئيس باراكوت الدينكا نقوك في مدينة أبيي. ونتيجة لذلك، أقامت القوة الأمنية الدولية خطاً لفك الارتباط بين القبائل، لا سيما خلال موسم الهجرة. ومنع هذا الخط قبيلة المسيرية من دخول مناطق الدينكا نقوك، لتجنب أي توترات بين الطرفين. وتحسنت العلاقات بين القبيلتين بشكل ملحوظ على مر السنين وبلغت ذروتها في إنشاء سوق أمييت المشتركة في عام ٢٠١٦، وبعد ذلك، بدأت البعثة في تخفيف إنفاذ خط فك الارتباط، حيث بقيت القبيلتان داخل حدود المناطق المتفق عليها لتجنب النزاع فيما بينهما. وخلال موسم الهجرة ٢٠١٧/٢٠١٨، وبدلاً من فرض خط فك الارتباط، قامت البعثة بدوريات قوية في بؤر التوتر. ونظراً تحسن العلاقات، توقعت قبيلة المسيرية أن يتم السماح لها بدخول مدينة أبيي أيضاً. ولكن قبيلة الدينكا نقوك تستمر في المقاومة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أثارت قبيلة المسيرية مرة أخرى فكرة نقل اجتماعات لجنة السلام المشتركة من توداج، القطاع الشمالي إلى روماجاك بالقرب من بلدة أبيي. وأدى الخلاف حول هذه المسألة إلى تعليق الاجتماعات الأسبوعية للجنة السلام المشتركة في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وتواصلت القوة الأمنية المؤقتة مع الطائفتين في محاولة للخروج من المأزق. واستأنفت الطائفتان اجتماعات لجنة السلام المشتركة بشكل مستقل في ٢١ شباط/فبراير. وقد تم ذلك من قبل الزعماء المحليين لمعالجة التوترات وإزالتها، في أعقاب مقتل أحد التجار من قبيلة الدينكا نقوك في ١٣ شباط/فبراير.

١١ - وفي محاولة لمنع التوترات بين الطوائف خلال موسم الهجرة، قامت القوة الأمنية المؤقتة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بتيسير عقد مؤتمر سنوي قبل بدء موسم الهجرة منذ عام ٢٠١٧. وعادة ما يعقد هذا المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ويسمح للطوائف بالموافقة على طرائق حركة قبيلة المسيرية عبر منطقة أبيي، بما في ذلك على وجه التحديد المناطق التي يمكن الوصول إليها من قبل قبيلة المسيرية للرعي، والتعويض عما يسرق من حيوانات وعما يقع من وفيات. ولكن بالنسبة لآخر موسم هجرة، عقد المؤتمر في ٢٥ آذار/مارس بسبب موقف قبيلة المسيرية من أن المؤتمر يجب أن يعقد بالقرب من مدينة أبيي، وتحديدًا في روماجاك. ولكن المؤتمر عقد فعليًا في توداج.

التطورات السياسية

١٢ - لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ الالتزامات المعلقة التي اتفق عليها الطرفان في الاتفاق الموقع بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولم تجتمع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقد آخر اجتماع للجنة يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٣ - وفي اتجاه مقلق، لاحظت القوة الأمنية المؤقتة اشتداد حدة الخطاب السياسي الصادر عن قبيلة المسيرية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، تم الإبلاغ عن وجود بعض النقاش، في ٧ كانون الثاني/يناير، عن الاستيلاء على منطقة أبيي للسودان أثناء الاحتفال باستقلال السودان في قولي، القطاع الشمالي. ولكن بعد بضعة أيام، في ١٠ كانون الثاني/يناير، رفض زعماء قبيلة المسيرية فكرة الاستيلاء على المنطقة، مؤكدين أن هدفهم لا يزال التعايش السلمي مع الدينكا نقوك. وأضاف قادة قبيلة المسيرية لاحقًا أن قبيلتهم تواجه ضغوطًا من السودان في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، أصر مراقب وطني سوداني على أن يكون طرفًا في اجتماع لجنة السلام المشتركة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بحجة أن حكومته أذنت له بذلك. وعلقت الدينكا نقوك هذا الاجتماع، قائلة إن لجنة السلام المشتركة هي آلية بين الطائفتين، لا بين الحكومتين. ومنتشر المراقبون الوطنيون، وهم ضباط عسكريين من السودان وجنوب السودان، في منطقة أبيي مع القوة الأمنية المؤقتة، لمراقبة تجريد المنطقة من السلاح. ودورهم الوحيد هو المراقبة.

١٤ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس السوداني المشارك المعين حديثًا للجنة الرقابة المشتركة في أبيي بزيارة أبيي. ومن الجدير بالملاحظة أن الزيارة جرت عندما كانت التوترات محتممة بين الطوائف، بعد احتفالات الاستقلال في ٧ كانون الثاني/يناير. والقوة الأمنية المؤقتة لم تُبلغ بالزيارة شفويًا إلا في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ولم تكن هناك مراسلات رسمية لاحقة بشأن تفاصيل الزيارة. ولم تعرف هذه التفاصيل إلا بعد وصول الرئيس السوداني المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى منطقة أبيي. واعتبر بعض قادة قبيلة الدينكا نقوك هذه الزيارة بمثابة استفزاز وهددوا بالقيام بأعمال عنف. ومن أجل منع العنف بين الطوائف، طلبت القوة الأمنية المؤقتة من الرئيس المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي الامتناع عن زيارة سوق أمييت المشتركة، ولكن الرئيس المشارك للجنة قام بزيارة السوق، على الرغم من تحذيرات القوة الأمنية المؤقتة من احتمال وقوع أعمال عنف. وانتهت الزيارة دون وقوع أي حادث.

المسائل المتعلقة بسيادة القانون

١٥ - واصل عنصر شرطة القوة الأمنية المؤقتة تقديم التدريب والمشورة إلى لجان حماية المجتمع في القطاع الأوسط والقطاع الجنوبي، وكذلك لجنة السلام المشتركة المتمركزة في سوق أمييت المشتركة. وتلقى ما مجموعه ١٧٢ من أعضاء لجان حماية المجتمع ولجنة السلام المشتركة (١٥٤ رجلاً و ١٨ امرأة) تدريبات شرطية أساسية. وبسبب الزيادة في الإجماع، شرع عنصر الشرطة في توظيف المزيد من الأعضاء للعمل مع لجان حماية المجتمع، مع التركيز على التواصل مع النساء. وقدم ضباط الإصلاح في عنصر الشرطة خدمات استشارية ومراقبة إلى ٧٢ من أعضاء لجان حماية المجتمع ولجنة السلام المشتركة، في مرافق الاحتجاز الثلاثة الموجودة في مدينة أبيي، وأقوك (مركز القطاع) وسوق أمييت المشتركة، ونظراً للعدد المحدود لمرافق الاحتجاز في منطقة أبيي، قامت القوة الأمنية المؤقتة بتحديد المرفق في مدينة أبيي وهي بصدد المساعدة في بناء المرفق الموجود في سوق أمييت المشتركة. وقد جرى العمل باستخدام أموال مخصصة لمشاريع الأثر السريع.

١٦ - ولا يزال الإحجام المستمر من جانب حكومتي السودان وجنوب السودان عن الاتفاق على إجراءات تسليم المشتبه فيهم جنائياً الذين تم القبض عليهم في منطقة أبيي يمثل تحدياً للبعثة. وفي غضون ذلك، واصلت القوة الأمنية المؤقتة تيسير تسليم المشتبه فيهم المقبوض عليهم إلى السلطات الوطنية المختصة في السودان وجنوب السودان من خلال المراقبين الوطنيين والقضاء التقليدي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسليم اثنين من المشتبه بهم من قبيلة المسيرية إلى حكومة السودان من خلال مراقبيها الوطنيين. وألقي القبض على المشتبه به الأول بشبهة قتل أحد أفراد قبيلة الدينكا نقوك، واحتُجز المشتبه به الثاني لمحاولته حرق منزل أحد أفراد قبيلة الدينكا نقوك.

١٧ - ودعت القوة الأمنية المؤقتة الطرفين في ثلاث مناسبات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وكانون الثاني/يناير وأذار/مارس ٢٠١٩، للمشاركة في عملية التخطيط المتكاملة لإنشاء دائرة شرطة أبيي. وتنص أحكام القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) على هذه المشاركة. وبينما استجاب السودان لهذه الدعوة بشكل إيجابي، لم يستجب جنوب السودان للدعوة.

الحالة الإنسانية وأنشطة الإصلاح

١٨ - لا تزال الخدمات الأساسية المحدودة أو غير الموجودة في منطقة أبيي، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية في السودان وجنوب السودان، في خلق احتياجات إنسانية كبيرة في منطقة أبيي. وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك المنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاشية إلى ١٨٢ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة. ويشمل ذلك ١٠٢ ٠٠٠ شخص من قبيلة الدينكا نقوك، و ٩ ٠٠٠ شخص نزحوا من الولايات المجاورة في جنوب السودان، و ٣٤ ٠٠٠ شخص من قبيلة المسيرية و ٣٧ ٠٠٠ من مهاجري قبيلة المسيرية الموسمين الذين دخلوا المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر.

١٩ - واستفاد أكثر من ١١١ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من مختلف الأنشطة ذات الصلة بالمساعدة الغذائية، بما في ذلك برنامج التغذية التكميلية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من أبيي. واستمرت الجهود المبذولة لدعم أنشطة سبل المعيشة المجتمعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم تلقيح ١٢٦ ٠٠٠ رأس من الماشية ضد مختلف الأمراض، وتمت معالجة ١٧ ٦٠٠ رأس من الماشية، مما أفاد

٤٠٠ ٩ أسرة. وتم تقديم دورات تدريبية عن الصحة الحيوانية الأساسية، ومناولة وتجهيز الأسماك، والمناولة بعد الحصاد، وإنشاء مشاتل أشجار الفاكهة، وإنتاج الخضروات. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى توفير بذور الخضروات المتنوعة وأدوات الصيد.

٢٠ - وظل ١٧ مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية ومرفقان للرعاية الصحية الثانوية في جميع أنحاء منطقة أبيي يعملان بدعم من دوائر العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قدم العاملون في المجال الإنساني التطعيم الروتيني وكذلك الأدوية الأساسية، واستفاد أكثر من ١٠٠ ألف شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأت أعمال بناء عيادتين جديديتين في قولي، القطاع الشمالي، وماجاك، القطاع الجنوبي. وقدمت العيادات الصحية المتنقلة خدمة الصحة الأولية للمجتمعات في المناطق النائية في شمال أبيي. وغطى فحص التغذية ودعم المرضى الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل والحاد لعدد يبلغ متوسطه شهرياً ١٠ آلاف طفل دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في منطقة أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، جرت أنشطة لزيادة الوعي وبناء القدرات، بما في ذلك تدريب موظفي الطبابة أثناء العمل في العيادات وتنظيم دورات للتوعية الصحية.

٢١ - وتم حفر تسع آبار جديدة تعمل بمضخات يدوية وإصلاح ١٤ مضخة يدوية، وتحويل ثلاث مضخات يدوية إلى أحواض صغيرة لتسخين المياه تعمل بالطاقة الشمسية، وتم إصلاح ثلاثة أحواض مياه، استفاد منها ٢٥ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء المنطقة. وتم إنشاء حوض مياه جديد في سوق أمييت لتوفير المياه الصالحة للشرب لما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ شخص. وبدأت القوة الأمنية المؤقتة ١٩ مشروعاً سريع الأثر على نطاق صغير، بما في ذلك تركيب مضخات يدوية جديدة وإعادة تأهيل أحواض المياه القائمة. وأجرى حتى الآن ٦٥ في المائة من المشاريع، ومن المزمع أن ينتهي العمل في المشاريع المتبقية في شهر أيار/مايو.

٢٢ - وتم توزيع مجموعات تحتوي مواد تعليمية، بما في ذلك الكتب المدرسية ومجموعات تنمية الطفولة المبكرة والخيام في الفصول الدراسية في ٤٢ مدرسة ابتدائية في جميع أنحاء المنطقة. وقدم برنامج الغذاء مقابل التعليم وجبات طعام إلى ٢٢ ٠٠٠ من أطفال المدارس في ٣٠ مدرسة ابتدائية وثانوية في جنوب ووسط أبيي. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى إنشاء نواد للأطفال في شمال أبيي، والأنشطة الترفيهية المدرسية، والدعم النفسي والاجتماعي للطلاب وتحسين وتجديد المدارس في المنطقة.

٢٣ - وشملت مبادرات الإصلاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء مطحنة في أتوني، القطاع الجنوبي. وظل غياب مشاريع التنمية ومحدودية تقديم الخدمات الأساسية يشكّلان تحديات لدوائر العمل الإنساني ذات القدرات والموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات.

ثالثاً - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية

٢٤ - أحرز الطرفان تقدماً ملحوظاً بشأن خمسة من المعايير السبعة المحددة في قرار مجلس الأمن ٢٤٣٨ (٢٠١٨). وكانت هذه المعايير شرطاً من شروط تجديد دعم القوة الأمنية المؤقتة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفيما يلي بيان بالتقدم المحرز في كل معيار.

دوريات القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٥ - تلقت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها موافقة بنسبة ١٠٠ في المائة على جميع طلبات الدوريات الجوية من الطرفين. كما تم منح تصريح للدوريات الأرضية والمهبوط في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، عند الطلب، دون تأخير. ومن بين ٩٦ دورية جوية مخططة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩، تم تسيير ٨٠ دورية وإلغاء ١٦ بسبب عدم توفر الأصول الجوية أو سوء الأحوال الجوية. ومن أصل ١١٣ دورية أرضية مخططة لها، تم تسيير ٩٥ دورية وإلغاء ١٨ دورية بسبب سوء الأحوال الجوية وسوء أحوال الطرق.

مواقع فريق الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٦ - تم إنشاء ثلاثة مواقع للفريق في مواقعها الدائمة وتعمل بكامل طاقتها - السمية/ويراين، والصفحة/كبير آدم، وتشوين. وبالنسبة لموقع الفريق في الصفحة/كبير آدم، نجح حاكم ولاية اللول في توعية شيوخ القبائل ومفوض مقاطعة قوك ومشاور المجتمع المحلي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجة لذلك، التقى مفوض المقاطعة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بالسلطات المحلية التي وافقت على فرز أرض لإنشاء موقع الفريق. وبعد ذلك، فرزت الأرض للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدأ التحضير لموقع الفريق في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدأت دورية المراقبة الأرضية في ٣١ كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بالسمية/ويراين، وافق نائب حاكم شرق عويل وأعضاء آخرون في جمعية الولاية بالإجماع على فرز الأرض لإنشاء موقع الفريق. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بدأت الاستعدادات لبناء موقع الفريق، وبدأت دوريات الرصد الأرضي في ٣١ كانون الثاني/يناير.

٢٧ - ولوحظ أن مكان موقع الفريق المقصود في أبو كوسا/ونكور تحتله عناصر مسلحة عرفت نفسها على أنها تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان - الجيش في المعارضة. ورثما يتم سحب هذه العناصر، تم إنشاء موقع مؤقت للفريق في أميرة على بعد ٣٨ كيلومترا من الموقع المحدد. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، قام فريق متقدم من القاعدة المؤقتة في الأميرة بزيارة استطلاعية أخرى إلى أبو كوسا/ونكور، حيث مُنعوا من الوصول إليها وهُددوا بالعنف في حال عودتهم. ولفتت القوة الأمنية المؤقتة انتباه الطرفين إلى هذه المسألة. ونوقشت المسألة في اجتماع عقده الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٨ آذار/مارس، حيث اتفق الطرفان على الاتصال بقيادة المجموعة.

التوعية الأهلية لتمكين القوة الأمنية المؤقتة من التحرك البري من قوك مشار إلى المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وإنشاء مواقع لفريق الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وفقاً للنقطة المرجعية ٢

٢٨ - كما ذكر أعلاه، قامت السلطات المحلية بجهود التوعية وتم إنشاء موقعين للفريق في منطقة ال ١٤ ميلا بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عقد اجتماعين على الأقل للآلية السياسية والأمنية المشتركة ولكلا الطرفين للانسحاب الكامل من المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح

٢٩ - اجتمعت الآلية السياسية والأمنية المشتركة مرتين في جلسات عادية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا و ١٨ آذار/مارس في الخرطوم. وفيما يتعلق بإعادة نشر القوات خارج المنطقة الحدودية الآمنة

والمنزوعة السلاح، اتفق الطرفان في الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٨ آذار/مارس، على أن يتم سحب أي قوات متبقية داخل المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح في غضون ٣٠ يومًا.

٣٠ - وحتى ٩ كانون الأول/ديسمبر، احتفظ السودان بمعسكر عسكري في لافا مايون، على بعد حوالي ٥٠٠ متر من موقع الفريق في تشوين. وتم نقل الجيش على بعد ٦٠٠ متر من الحد الشمالي للمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وحل محله أفراد من الشرطة السودانية. وهناك أيضا معسكران للشرطة لجنوب السودان داخل المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح حول تشوين. ولاحظت دوريات الرصد الأرضي من موقعي الفريق في الصفحة/كبير آدم والسمية/ويراين وجود معسكرين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ويراين وريانكويل، على الرغم من أنهما لا يبدوان مجهزين تجهيزًا جيدًا. ولاحظت البعثة أيضًا وجود ما يشتهه بأنه معسكر للشرطة في جنوب السودان بالقرب من السمية.

ممرات عبور الحدود

٣١ - لم تبذل أي من الحكومتين أي جهود لوضع جدول زمني للتحقق من عمل المعابر الحدودية العشرة وحرية الحركة عبر الحدود. ولا يمكن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة إلا أن تؤكد فقط تشغيل معبر الهجليج/بانتيو ومعبر السمية من خلال عمليات الرصد التي أجراها موقع الفريق في تشوين والسماية/ويراين. واتفق الطرفان في اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٨ آذار/مارس على جدول زمني مدته ٣٠ يومًا لفتح ستة من ممرات عبور الحدود.

الجمارك والهجرة

٣٢ - لم تبذل أي من الحكومتين أي جهود من أجل إنشاء مكاتب للجمارك والهجرة لما لا يقل عن معبرين من معابر الحدود الأربعة للمرحلة الأولى بين السودان وجنوب السودان.

عقد اجتماعين على الأقل للجنة الحدودية المشتركة واللجنة المشتركة لتعليم الحدود، في جملة أمور، وعقد اجتماع واحد من كل منها قبل ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

٣٣ - أعيد تفعيل اللجنة الحدودية المشتركة واجتمعت في جوبا يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير. وأمرت اللجنة المشتركة لتعليم الحدود بإعداد وتعليم الأجزاء المتفق عليها من الخط الحدودي بين السودان وجنوب السودان. كما أوعزت اللجنة الحدودية المشتركة إلى اللجنة المشتركة لتعليم الحدود باستكمال الوصف التفصيلي لخطوط الحدود على المناطق المتفق والمختلف عليها والمطالب بها. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير، عُقد الاجتماع التاسع للجنة المشتركة لتعليم الحدود في الخرطوم. واتفق الطرفان في هذا الاجتماع على إعداد ميزانية لترسيم المناطق المتفق عليها. وفي الاجتماع العاشر للجنة المشتركة لتعليم الحدود في جوبا في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس، تم إعداد ميزانية لاستطلاع وتعليم المناطق المتفق عليها. وقدمت اللجنة المشتركة لتعليم الحدود هذه الميزانية إلى اللجنة الحدودية المشتركة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس في أديس أبابا. وطلبت اللجنة الحدودية المشتركة من اللجنة المشتركة لتعليم الحدود إعداد وثيقة تعيين الحدود للأقسام الحدودية المتفق عليها لاستكمال الميزانية، فضلًا عن خطة عمل مفصلة لتعليم الحدود.

التحديات

٣٤ - نجحت القوة الأمنية المؤقتة في إنشاء مواقع للأفرقة في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وهي قادرة على تحديد مكان وجود القوات داخل تلك المنطقة. غير أن البعثة غير مكلفة بالإيعاز إلى تلك القوات بإعادة الانتشار. ولا تزال الآلية السياسية والأمنية المشتركة الآلية التي تجمع وزيرَي الدفاع لحل هذه المسائل وغيرها من المسائل. بيد أن عدم انعقاد هذه الاجتماعات بشكل متواتر يخلق تحدياً للقوة الأمنية المؤقتة، فهي رغم مشاهدتها للانتهاكات لا تستطيع إقناع الطرفين بالانسحاب من جانب واحد.

التطورات البارزة

٣٥ - في آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلن جنوب السودان معاودة إنتاج النفط في حقل جنوب توما الواقع في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح بفضل مساعدة من السودان لتصليح الحقل وتشغيله. وقُدمت تلك المساعدة بموجب إعلان الخرطوم الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الذي وافق فيه الأطراف في جنوب السودان على التعاون مع السودان لإعادة تأهيل حقلَي الوحدة وثرجيح النفطيين. وفي كانون الثاني/يناير، أفاد جنوب السودان عن معاودة إنتاج النفط في حقل الوحدة في الجنوب وبأن الإنتاج المشترك مع حقل جنوب توما، بلغ ٣٥ ٠٠٠ برميل في اليوم.

رابعا - إعادة تشكيل البعثة

٣٦ - طبقاً للقرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، سَيُنقَد تخفيض سقف عدد القوات من خلال سحب ٦٥٥ جندياً على مرحلتين من جنود القوة الأمنية المؤقتة من منطقة أبيي. وفي المرحلة الأولى، كان من المقرر إعادة ٣٦٠ جندياً إلى أوطانهم بحلول ١٥ آذار/مارس. ولكن بسبب تحطم طائرة الهليكوبتر في ٩ شباط/فبراير (انظر الفقرة ٥٢ أدناه)، وما نجم عن ذلك من نقص في العتاد الجوي، سيعاد هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بين ٢٢ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو. أما المرحلة الثانية من خفض عدد القوات فستبدأ بمجرد انتشار وحدة الشرطة المشكلة في منطقة أبيي.

٣٧ - وفي شباط/فبراير، اختارت شعبة الشرطة الأردن ليكون البلد المساهم بقوات لوحدة الشرطة المشكلة، استناداً إلى معايير صارمة للملاءمة من بينها الأهلية والقدرة على الانتشار خلال فترة الولاية الحالية، والمهارات اللغوية وإضافة شرطيات. وقبل نشر وحدة الشرطة المشكلة، يجب على الأردن أن يرسل إلى منطقة البعثة وفداً لإجراء زيارة استطلاع تقني. وقد سعت القوة الأمنية إلى الحصول على تأشيرات لذلك الوفد في ١٢ آذار/مارس وهي لا تزال تنتظر رداً من حكومة السودان. إن إجراء زيارة الاستطلاع أمر أساسي وهي جزء من إجراءات الانتشار لضمان نشر وحدة الشرطة المشكلة في المنطقة مع كل ما تحتاجه من معدات وعتاد.

٣٨ - وفي ما يتعلق بالزيادة في عدد أفراد الشرطة، فرزت شعبة الشرطة ٢١٤ مرشحاً من ١٢ بلداً من البلدان المساهمة بأفراد شرطة. وطبقاً لشروط الاختيار الموحدة، جرت ترقية ١٤١ مرشحاً تمهيداً لنشرهم مع القوة الأمنية المؤقتة. بيد أن التأخير في إصدار التأشيرات حال دون تحقيق أي زيادة في نشر أفراد الشرطة.

العنصر المدني المقترح

٣٩ - بناء على الاستعراض المستقل التي أجراه الجنرال مارتن لوثر أغواي في عام ٢٠١٨ أقر بالحاجة إلى إنفاذ دور أكثر أهمية بالقوة الأمنية المؤقتة في دعم العملية السياسية. ولاحقاً، أوصى اقتراح إعادة التشكيل الذي قُدم إلى المجلس في ٢٠ آب/أغسطس (S/2018/778) بإنشاء صلة قوية مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بما يتيح متابعة الالتزامات والمساعدة في تنظيم ودعم الاجتماعات الضرورية لإحراز تقدم سياسي. وانسجاماً مع الطلب الوارد في القرار (٢٠١٨) ٢٤٤٥، يُقترح العنصر المدني التالي لتمكين البعثة من التعامل مع الحقائق الراهنة عن طريق دعم الأطراف، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومفوضية الاتحاد الأفريقي تيسيراً لإيجاد حلول لمشاكل اليومية. وتحقيقاً لذلك، تحتاج البعثة إلى قدرة في مجال الشؤون السياسية، لذا أوصى باستحداث قسم صغير للشؤون السياسية يشمل تسع وظائف من رتب مختلفة. ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف لموظف شؤون سياسية (ف-٣/٤)، واحدة في الخرطوم وواحدة في جوبا وواحدة في أديس أبابا. وسيتولى الموظفان الموجودان في السودان وجنوب السودان رصد التطورات السياسية ذات الصلة وإقامة علاقة جيدة مع نظرائهم في حكومتي دينك البلدين. أما الموظف الموجود في أديس أبابا فسيكون صلة الوصل مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومفوضية الاتحاد الأفريقي لجسر الهوة مع البعثة على الأرض، وتقديم الدعم حسب الاقتضاء.

٤٠ - ويُقترح تعيين موظفين اثنين للشؤون السياسية (ف-٣/٤) في مقر قطاعي الآلية المشتركة، في كادقلي وقوك مشار. وسيتولى هذان الموظفان رصد التطورات في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح وأنشطة تعليم الحدود. ومن المتوخى أن يكون هذان الموظفان جهة الاتصال في ما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها البعثة إلى برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي لأنه يعمل على تعليم المناطق الحدودية المتفق عليها، وفقاً للقرارات الصادرة مؤخراً عن اللجنة المشتركة لتعليم الحدود. وسيُعَيّن ثلاثة موظفين للشؤون السياسية (ف-٣/٤) في مقر البعثة في بلدة أبيي وسيكون جميع موظفي الشؤون السياسية الثمانية هؤلاء مسؤولين أمام رئيس قسم الشؤون السياسية (ف-٥)، وهي الوظيفة التاسعة. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للقسم في رصد التطورات، لا سيما تلك التي تمس بالمسائل الحدودية، وتوفير التحليل وتقديم المشورة للإدارة العليا للقوة الأمنية المؤقتة بشأن أفضل السبل لدعم العملية السياسية.

خامسا - العمليات

٤١ - في ٨ نيسان/أبريل، كان قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة يبلغ ٤٥٤ ٤ أفراد، منهم ٤٥٥٠ ٤ رجالاً و ٤٥٤ امرأة (٢٣٩ ٤ جندياً و ١٤١ مراقباً عسكرياً و ١٢٤ ضابطاً أركاناً)، مقابل حد أقصى للقوام المأذون به يبلغ ١٤٠ ٤ فرداً. وبلغ قوام شرطة القوة الأمنية المؤقتة ٤٠ فرداً، منهم ٢٩ رجلاً و ١١ امرأة، مقابل مجموع قوام مأذون به يبلغ ٣٤٥ فرداً. وفي ما يتعلق بالآلية المشتركة، بلغ العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٥٨٥ فرداً، منهم ٥١٢ رجلاً و ٧٣ امرأة (مكونين من ٥٥٧ جندياً و ١٧ مراقباً عسكرياً و ١١ ضابطاً أركاناً). وبلغ عدد الموظفين المدنيين ١٣٩ موظفاً دولياً و ٣٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٧٦ موظفاً وطنياً، مقابل الأعداد الإجمالية المأذون بها البالغة ١٦١ موظفاً دولياً و ٣٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٦ موظفاً وطنياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة تناوب كتيبتين من كتائب المشاة ووحدة لطائرات هليكوبتر الخدمات، لما مجموعه

١٠١ ٢ من أفراد القوات (١٠٢٣ و ١٠٧٨ و ١٢٨) ونقل ١٢٨ طناً من أمتعة القوات الوافدة والقوات المغادرة عبر مطار كادقلي.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سبّرت القوة الأمنية المؤقتة ٦١٨ ١٦ دورية برية في أبيي، ٩٣١ ١٠ منها نهاراً و ٨٨٧ ٥ ليلاً، بما في ذلك ٣٩١ ١ دورية مشتركة بين العنصرين العسكري والشرطي. وقامت البعثة أيضاً بـ ٢١ دورية جوية مشتركة مع مراقبين وطنيين من السودان وجنوب السودان فوق منطقة أبيي خلال الفترة ذاتها. وفي ما يتعلق بالآلية المشتركة، قامت البعثة بـ ٤٣ مهمة للرصد الجوي فوق المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح. وسبّرت البعثة أيضاً ٤٣ دورية رصد بري انطلاقاً من موقع فريق تيشوين، وسير كلٌّ من موقعي الأفرقة المنشأين حديثاً في سفاهها/كبير آدم والسُميمة/ويراين ٦ دوريات رصد بري.

إصدار التأشيرات

٤٣ - أصدرت حكومة السودان ١٤٨ تأشيرة لأفراد القوة الأمنية المؤقتة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ نيسان/أبريل، في حين ظلت ١٦٨ تأشيرة عالقمة (٢٠ للأفراد العسكريين و ١١٦ لأفراد الشرطة و ٢ للمتعاقدين مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام و ١٩ للزوار الرسميين و ٤ للاستشاريين الدوليين و ٧ للمتعاقدين). وقد تابعت قيادة البعثة هذه المسألة بانتظام مع المسؤولين الحكوميين في الخرطوم ووجهت مراسلات رسمية تحث على إصدار التأشيرات.

الشؤون الجنسانية

٤٤ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة البحث عن فرص لزيادة عدد النساء في البعثة، بما في ذلك إعداد قائمة مختصرة بجميع النساء المؤهلات اللواتي تقدمن بطلبات لشغل وظائف شاغرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى نشر مستشارة مدنية معنية بحماية النساء والأطفال إلى منطقة أبيي عملت بالفعل مع القيادات النسائية من قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية في إطار جهود البعثة الرامية إلى بناء الشراكات والتعاون مع المجتمعات المحلية بشأن القضايا الجنسانية وحقوق المرأة.

٤٥ - ونظمت القوة الأمنية المؤقتة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مناسبتين في أبيي ودفرة في ٩ و ١٩ آذار/مارس، على التوالي، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة استهدافاً موظفي القوة الأمنية المؤقتة والقيادات النسائية المحلية من القبيلتين. وانطوت المناسبتان على حلقتي عمل لـ ١٦ من القيادات النسائية من قبيلة الدينكا نقوك و ٢٥ من زعماء القبائل (١٧ امرأة من القيادات النسائية؛ و ٦ من قادة الفتيات؛ و ٢ من القادة القبليين الذكور) من قبيلة المسيرية. وهدفت حلقتنا العمل إلى التوعية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وسلط الضوء على بعض الأدوار العملية للمرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع باعتبارها عاملاً من عوامل السلام. وإضافة إلى ذلك، نظم عنصر الشرطة ٣٥ حملة توعية بالقضايا الجنسانية مع أعضاء ذكور وإناث من لجنة الحماية المجتمعية/لجنة السلام المشتركة. وركزت تلك الحملات على المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والأثر الجنساني في حل النزاعات، وإشراك المرأة في العملية السلمية. كما هدفت الحملات إلى تمكين المرأة من الاضطلاع بأدوار فعالة في آليات تسوية النزاعات المجتمعية، لا سيما لجنة

الحماية المجتمعية ولجنة السلام المشتركة. وعمل عنصر الشرطة بفعالية مع زعماء القبائل من أجل تشجيع عدد أكبر من النساء على الانضمام إلى تلك الآليات.

عمليات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استردت أفرقة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في منطقة أبيبي ١٣ من المتفجرات من مخلفات الحرب ولغما واحدا مضادا للأفراد دُمرت لاحقا في عمليات تفجير خاضعة للمراقبة. وتعكف دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا على تطهير حقل ألغام جرى الإبلاغ عنه في جنوب أبيبي. وفي منطقة أبيبي، دمرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ١٦ سلاحا و ٣٦٢ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة التي كانت القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة صادرتها تمشيا مع ولاية البعثة وواصلت تعهد مرفق تخزين البعثة للأسلحة والذخائر.

٤٧ - وفي بداية كل موسم جفاف، تقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير أكثر الطرق/المسالك استراتيجية التي تحددها إدارة البعثة. ومن الضروري القيام بهذا الأمر لأن أغلبية تلك الطرق تُغمر بالمياه خلال موسم الأمطار، ما يمكن أن يؤدي إلى احتمال تحرك المتفجرات من مخلفات الحرب أو انكشافها. ونتيجة لعمليات المسح والتطهير، اعتُبرت مساحة ٢٩٣ ٨٠١ متر مربع من الأراضي وطرق بطول ١٢٠,٤٨ كيلومترا آمنة من أخطار المتفجرات. وإضافة إلى ذلك، نظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٥٣ دورة توعية بخطر الألغام لسكان أبيبي استفاد منها ٦٤٣ شخصا (بينهم ٤٤٧ فتى و ٣٦٦ فتاة و ٤٦٧ رجلا و ٣٦٣ امرأة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - ظلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقوم بدور أساسي في ما يتعلق بعمليات الآلية المشتركة، من حيث إزالة الألغام وإعداد أماكن إنشاء مواقع الأفرقة، فضلا عن طرق الدوريات. وفي هذا الصدد، طهرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أراض بلغت مساحتها ٣٠٢ ٢٥٥ متر مربع وطرقا بطول ٤٠,٨٨٥ كيلومترا. وإضافة إلى ذلك، تقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى مهام الرصد البري من ثلاثة مواقع للأفرقة في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح.

البنية التحتية

٤٩ - جريا على الممارسة المعتادة، وبغية توسيع منطقة انتشار البعثة في بداية موسم الجفاف، استحدثت القوة الأمنية المؤقتة قواعد مؤقتة للعمليات في أم خريات وألال. وظلت قواعد عمليات السرايا منتشرة في فاروق ودفرة وقولي وتوداج، القطاع الشمالي؛ وفي دكورا/روماجاك ونونق وأبيبي (القطاع الأوسط)؛ وفي مازيال أشاك وأتوني وبنتون وتاجالي وأقوك، القطاع الجنوبي. ودخلت المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، أبقت القوة الأمنية المؤقتة على موقع فريق تيشوين، واستحدثت موقعين لفريقي الصفحة والسمنية ويرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - واستمر العمل على تحديث البنى التحتية والمنشآت البيئية في كل مواقع القوة الأمنية المؤقتة. وبلغ إنجاز مرافق الإيواء الجديدة لضباط الأركان العسكريين والمراقبين وعنصر الشرطة في مقر البعثة مرحلة متقدمة. والعمل جارٍ على تحسين تصريف المياه في معسكر أبيبي في ظل عملية مد أنابيب الصرف الإسمنتية الجارية. وعُلقت أعمال أخرى في البنية التحتية تهدف إلى تحسين الظروف في معسكر أبيبي بسبب نقص إمدادات قصب الرمال والوقود الواردة من السودان. ولم يبدأ العمل في مشروعين لتجديد

الطرق الرئيسية رغم منح العقود ذات الصلة، في انتظار صدور موافقة حكومة السودان. وسيظل هذا الوضع يعوق قدرة البعثة على التحرك وإعادة الإمداد، لا سيما خلال موسم الأمطار، الذي سيبدأ في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه.

٥١ - وجرى خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ تركيب ١٨ محطة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي الـ ٣٣ الموجودة في جميع قواعد القوة الأمنية المؤقتة. وأُنجز جزء كبير من تركيب المحطات الـ ١٥ المتبقية في السنة المالية الحالية ٢٠١٨/٢٠١٩ خلال موسم الجفاف الحالي. وأُنجزت أعمال التوصيل الكهربائي والمائي وأعمال الردم في ثمانية أماكن في ٣١ آذار/مارس.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلصت القوة الأمنية المؤقتة أسطولها من الطائرات الثابتة الأجنحة تمشيا مع مبادرة الأمم المتحدة لخفض ميزانية الطيران. واعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تشغّل البعثة طائرتين ثابتتي الأجنحة وطائرة نفاثة إقليمية واحدة على أساس تقاسم التكاليف، تغطي بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ٦٠ في المائة من تكاليفها في حين تغطي القوة الأمنية المؤقتة نسبة الـ ٤٠ في المائة المتبقية. وقد أثر ذلك في قدرة البعثة على الحفاظ على مرونتها، لا سيما في ما يتعلق بعمليات الإجلاء الطبي. وظلت البعثة تشغّل أربع طائرات هليكوبتر، اثنتان منها بموجب طلب توريد من حكومة إثيوبيا. وفي ٩ شباط/فبراير، تحطمت إحداها لدى هبوطها في بلدة أبيي، ما أودى بحياة ثلاثة من حفظة السلام وأوقع ثلاثة جرحى وألحق أضرارا بطائرة هليكوبتر أخرى كانت رابضة في مكان التحطم. وفي وقت لاحق، تعيّن على البعثة أن تطلب طائرات هليكوبتر إضافية. وزودت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان القوة الأمنية المؤقتة بطائرة هليكوبتر وتلقت طائرة إضافية من أحد الجهات المتعاقدة معها في ١٧ آذار/مارس.

٥٣ - وتعكف القوة الأمنية المؤقتة باستمرار على تحسين تشغيل وخدمات التكنولوجيا التي تستعملها، وذلك عن طريق تعزيز بنيتها التحتية. وقد بدأت أعمال إدخال التحسينات واستحداث نظام آمن من التعطل وتوفير البدائل الاحتياطية لضمان الحد من تأثير الحوادث إلى أدنى حد. ومن خلال التنسيق مع مركز الخدمات العالمي وموظفي دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في البعثات الأخرى، تمكنت الدائرة من أن تقوم في الوقت المناسب بإصلاح أضرار حرجة بالنسبة إلى خدمات الإنترنت اللاسلكية نجمت عن إصابة بصاعقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومن الأهداف الرئيسية لتعزيز البنية التحتية التي تقوم بها الدائرة معالجة الشواغل المتعلقة برفاه الأفراد، بما في ذلك توفير قدرات محدودة على الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، لأن القوة الأمنية المؤقتة موجودة في بيئة معزولة يتوفر فيها الحد الأدنى من المرافق وخدمات الاتصالات.

ثقافة الأداء

٥٤ - استحدثت القوة الأمنية المؤقتة نظاما لإدارة الأداء متسقا بشكل وثيق مع إطارها للإدارة المركزية للمخاطر. والقصد منه هو قياس وتحسين النتائج المتصلة بتنقل القوة وبيئتها وتطوير بنيتها التحتية وتنفيذ ولايتها. ووضعت البعثة مصفوفة وأهدافا يمكن تتبعها من قبل المستعملين النهائيين والمدبرين وقيادة البعثة ومقر الأمم المتحدة، وإبلاغهم عنها.

المسائل العملية الأخرى

٥٥ - منذ ٣ كانون الثاني/يناير، أُضربَ في بلدة أبيي بعض الموظفين المحليين العاملين لدى الجهة المتعاقدة التي تدير المعسكرات بدعوى انخفاض أجورهم وعمدوا أحياناً إلى سد مدخل مقر القوة الأمنية المؤقتة. وقد استعين بهؤلاء الموظفين، الذين كانوا سابقاً من فرادى المتعاقدين المحليين، لتشغيل وصيانة محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي. بيد أنه تبين للبعثة أن الاعتماد على فرادى المتعاقدين المحليين للقيام بتلك العمليات يعرض البعثة للخطر بسبب افتقارهم إلى المهارات الملائمة وعدم وجود إطار لمساءلتهم. ودرءاً لهذا الخطر، جرى نشر متعاقد لإدارة المعسكرات بدأ عمله في كانون الثاني/يناير.

٥٦ - وما إن تم نشر المتعاقد لإدارة المعسكرات حتى أصبح العديد من السكان المحليين الذين سبق أن كانوا من فرادى المتعاقدين موظفين لدى هذا المتعاقد. ويتقاضى هؤلاء الموظفون المحليون العاملون لدى المتعاقد لإدارة المعسكرات أجوراً أعلى مما يتقاضاه الموظفون المحليون العاملون لدى متعاقدين مماثلين مع الأمم المتحدة في عمليات السلام الأخرى في السودان وجنوب السودان. بيد أن تظلمهم لا يزال يتمثل في أن ما يتقاضونه من أجور اليوم هي أقل مما كانوا يتقاضونه عندما كانوا يعملون بصفتهم متعاقدين أفراداً. ورغم المضي في الإضراب، ظلت جميع وظائف دعم استمرار المعيشة مثل توليد الطاقة الكهربائية وتنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات تعمل من خلال خطط الطوارئ. وأثر غياب هؤلاء الموظفين في إدخال تحسينات طفيفة على البنية التحتية للمعسكرات تتطلب أعداداً كبيرة من العمال المهرة وشبه المهرة.

سادساً - الجوانب المالية

٥٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٩/٧٢، مبلغ ٢٦٣,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحتى ٢٦ آذار/مارس، كانت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة تبلغ ٤٧,٥ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ٢ ٢٤٦,٩ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وفقاً لجدول المدفوعات الفصلي.

سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة الاضطلاع بدورٍ باسط للاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وأثني على البعثة لموقفها الاستباقي، لا سيما لجهودها المستمرة للتواصل مع قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية والتوسط بينهما. وهذا الجهد يبرهن على التزام البعثة برفاه سكان منطقة أبيي والمناطق الحدودية.

٥٩ - وأعرب أيضاً عن ثنائي لالتزام القبيلتين في منطقة أبيي بالسلام والمصالحة. وأشيد على وجه الخصوص بزعماء القبائل الذين ألقوا بثقلهم ضد المعطلين وثابروا في جهودهم رغم غياب المشاركة القوية من جانب الحكومتين، لتحقيق مستوى جيد من التعايش السلمي. وبدعم من القوة الأمنية المؤقتة، أشاعت القبائل بيئة مؤاتية للبلدين لإرساء علاقات سلمية دائمة عن طريق تسوية قضاياها الحدودية.

ومع ذلك، فإن منطقة أبيي لا تزال تواجه تحديات في مجالي القانون والنظام، وفي هذا الصدد، أحث جنوب السودان على المضي في عملية التخطيط المشتركة لإنشاء دائرة شرطة أبيي. وفي الصدد نفسه، أهاب بالسودان إصدار التأشيرات على وجه السرعة، لا سيما من أجل السماح بزيادة عديد شرطة القوة الأمنية المؤقتة تمهيدا لمعالجة قضايا سيادة القانون في منطقة أبيي.

٦٠ - ورغم الالتزام الواضح للسكان المحليين بالحفاظ على السلام، فإن أيا من حكومتي السودان أو جنوب السودان لم يبذل أي جهود تُذكر لتوطيد المكاسب التي تحققت. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير الأخيرة التي تفيد عن تصاعد حدة الخطاب السياسي في القبائل، باتت تمثل تدريجياً منحيًا مثيرًا للقلق. لذا أحث حكومتي السودان وجنوب السودان على عدم تشجيع القبائل على القيام بأي أعمال من شأنها أن تعرض للخطر استتباب السلام الهش في منطقة أبيي.

٦١ - لقد أحرز البلدان تقدماً ملحوظاً في خمس من النقاط المرجعية السبع التي حددها مجلس الأمن للمضي في تعليم الحدود. بيد أن عدم إحراز الحكومتين أي تقدم ملموس لمعالجة المسائل البالغة الأهمية مثل إكمال الانسحاب القوات من المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، واستكمال إنجاز المعابر الحدودية، فضلاً عن مكاتب الجمارك والمجرة، ما زالت تشكل تحديات أمام القوة الأمنية المؤقتة في تقدم الدعم إلى الآلية المشتركة. وينبغي للبلدين أن يركزا على تعزيز المكاسب التي حققتها القوة الأمنية المؤقتة والخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مسائل الحدود.

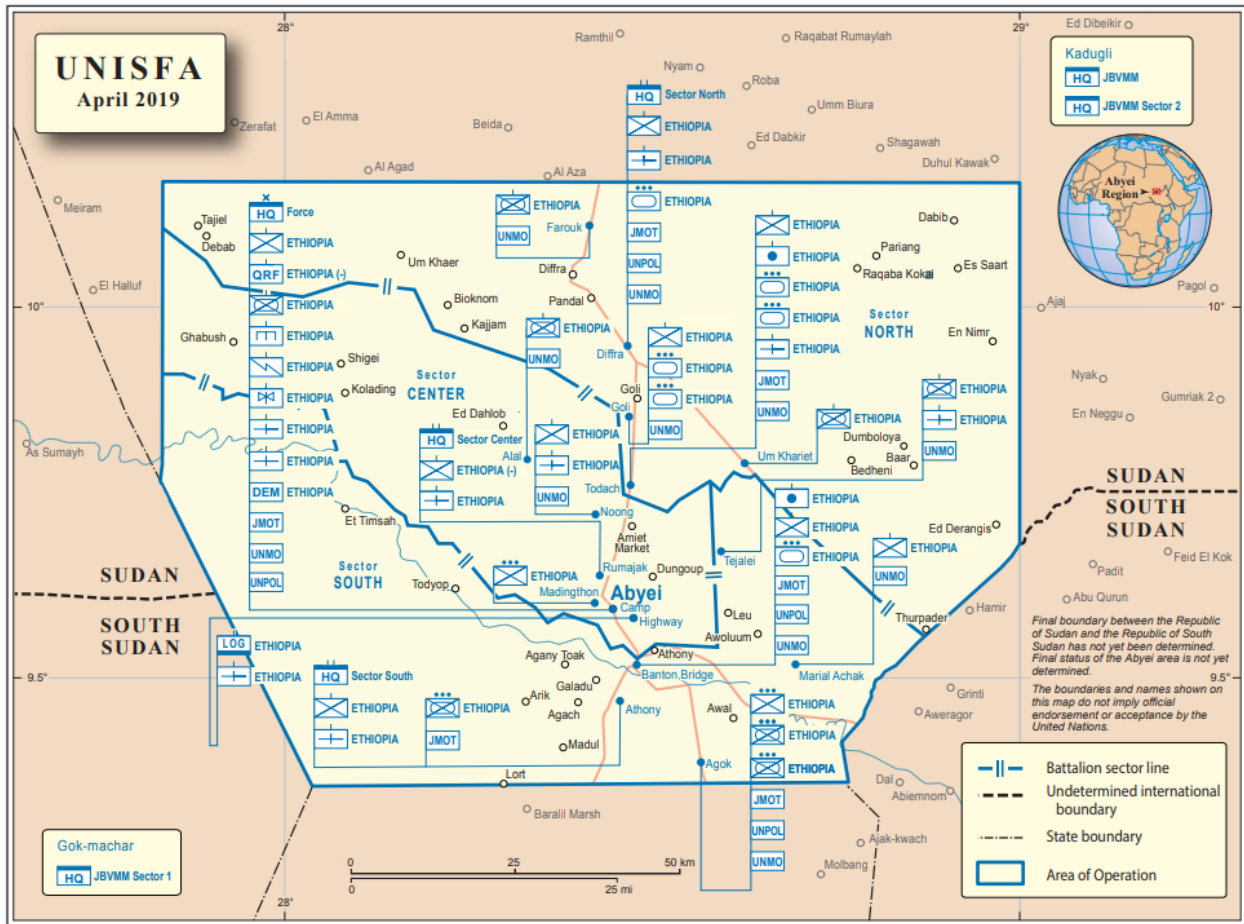
٦٢ - وعلى الرغم من الظروف الداخلية الصعبة التي يواجهها البلدان، فإن العلاقات بين السودان وجنوب السودان تحسنت كثيراً في العام الماضي، وبشكل خاص بفضل الدور الذي قام به السودان في تيسير اتفاق السلام المنشط الذي توصلت إليه الأطراف في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فضلاً عن استئناف عمليات النفط المشتركة. وأحث البلدين على المضي في هذا المسار الإيجابي بما يحقق مصلحة قبائلهما المحلية الحدودية. ولا تزال الجهود التي يبذلها البلدان أساسية لإحراز تقدم، وأطلب من الحكومتين إجراء مناقشات على المستوى الوزاري لاستعراض تنفيذ اتفاقتهما. وأتعهد بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم في هذا المسعى. كما أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية لإقناع هذين البلدين بأهمية إحراز تقدم نحو حل المسائل الحدودية والطابع الملح الذي يتسم به هذا الأمر. إن منح القوة الأمنية المؤقتة ولاية مفتوحة هو أمر ينبغي عدم القبول به كما أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتحملة.

٦٣ - لقد أنشئت هذه البعثة باعتبارها قوة أمنية مؤقتة في عام ٢٠١١، وقد تغيرت بيئتها العملية في السنوات الثماني الماضية. وفي هذا الصدد، يجب على البعثة أن تتكيف مع الوضع على الأرض، وكذلك الحفاظ على المكاسب الهامة التي حققتها، والأهم من كل ذلك، تنشيط العملية السياسية لتمكين البعثة من وضع استراتيجية خروجها. ويجب منع تحوّل النزاع على أبيي والمنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان إلى نزاع متجمد آخر. ويجب أن تظل أولويتنا تحسين حياة الناس الذين يعيشون في تلك المناطق.

٦٤ - ولا يزال وجود البعثة ضرورياً لتحقيق الاستقرار في منطقة أبيي والمنطقة الحدودية، ولذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة ستة أشهر أخرى، يُتَظَر فيها أن تحرز الحكومتان تقدماً في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة بينهما. وإني أطلب أيضاً من مجلس الأمن أن ينظر في التقدم الوارد بيانه في هذا التقرير على أنه مجرد غيض من فيض ما يمكن تحقيقه إذا ما عززت

القوة الأمنية المؤقتة لكي تقدم مزيدا من الدعم إلى الطرفين والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أطلب إلى المجلس أن ينظر نظرة إيجابية في التوصيات الواردة المتعلقة بتعزيز العنصر المدني في البعثة من أجل دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وكذلك دعم الطرفين.

٦٥ - وأخيرا، أعرب عن خالص الامتنان والتقدير للقائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة، اللواء جيري أدانا ولدزغو المنتهية ولايته، الذي نجحت البعثة تحت قيادته في تنفيذ ولايتها وواصلت التفعيل العملائي للآلية المشتركة بإنشاء موقعين لفريقيين في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح. وإني ممتن بوجه خاص لجميع أفراد وموظفي القوة الأمنية المؤقتة لما يبذلونه من جهود للحفاظ على السلام والاستقرار في ظل ظروف صعبة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومفوضية الاتحاد الأفريقي لما يبذلانه من جهود في خدمة العملية السلمية.



Map No. 4467 Rev. 42 UNITED NATIONS
April 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section